

خارج الفقہ

١٦

١٤-١١-٩٤ کتاب القصاص

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

كتاب القصاص

- كتاب القصاص
- وهو إما في النفس و إما فيما دونها.

قصاص النفس

- القسم الأول فى قصاص النفس
- و النظر فيه فى الموجب،
- و الشرائط المعتبرة فيه،
- و ما يثبت به،
- و كيفية الاستيفاء.

موجب قصاص النفس

- القول فى الموجب
- و هو إزهاق النفس المعصومة عمدا مع الشرائط الآتية:.

موجب قصاص النفس

- مسألة ١ يتحقق العمد محضا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل يقتل به غالبا، و إن لم يقصد القتل به، و قد ذكرنا تفصيل الأقسام في كتاب الديات

القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص

- القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص
- وهى أمور:

القول فى الشرائط المعتبرة فى القصاص

- الأول - التساوى فى الحرية و الرقية،
- فيقتل الحرّ بالحرّ و بالحرّة لكن مع رد فاضل الدية، و هو نصف دية الرجل الحر، و كذا تقتل الحرّة بالحرّة و بالحر لكن لا يؤخذ من وليها أو تركتها فاضل دية الرجل.

لو امتنع ولي دم المرأة عن تأدية فاضل الدية

- مسألة ١ لو امتنع ولي دم المرأة عن تأدية فاضل الدية أو كان فقيرا و لم يرض القاتل بالدية أو كان فقيرا يؤخر القصاص إلى وقت الأداء و الميسرة.

يقتص للرجل من المرأة في الأطراف

- مسألة ٢ يقتص للرجل من المرأة في الأطراف،
- وكذا يقتص للمرأة من الرجل فيها من غير رد،
- و تتساوى ديتهما في الأطراف ما لم يبلغ جراحة المرأة ثلث دية الحر،
- فإذا بلغتة ترجع إلى النصف من الرجل فيهما، فحينئذ لا يقتص من الرجل لها إلا مع رد التفاوت.

الثانى - التساوى فى الدين

- الثانى - التساوى فى الدين
- ، فلا يقتل مسلم بكافر مع عدم اعتياده قتل الكفار.

لا فرق بين أصناف الكفار

- مسألة ١ لا فرق بين أصناف الكفار من الذمي و الحربى و المستأمن و غيره،
- و لو كان الكافر محرم القتل كالذمي و المعاهد يعزر لقتله، و يغرّم المسلم دية الذمي لهم.

لو اعتاد المسلم قتل أهل الذمة

- مسألة ٢ لو اعتاد المسلم قتل أهل الذمة جاز الاقتصاص منه بعد رد فاضل ديته*،
- و قيل إن ذلك حد لا قصاص، و هو ضعيف.
- * و لو لم يطلب اولياء الدم القود و كان هذا المسلم موجبا لرفع الأمن العام فيجب على الحاكم قتله حدا و لو لم يكن مفسدا في الأرض فيجوز للحاكم أخذ دية المسلم عنه أو أخذ أربعة آلاف درهم بدل ثمانية مائة

يقتل الذمي بالذمي

- مسألة ٣ يقتل الذمي بالذمي و بالذمية مع رد فاضل الدية،
- و الذمية بالذمية و بالذمي من غير رد الفضل كالمسلمين، من غير فرق بين وحدة ملتهما و اختلافهما، فيقتل اليهودي بالنصراني و بالعكس و المجوسي بهما و بالعكس.

لو قتل ذمی مسلماً عمداً

- مسألة ٤ لو قتل ذمی مسلماً عمداً دفع هو و ماله إلى أولياء المقتول و هم مخيرون بين قتله و استرقاقه، من غير فرق بين كون المال عينا أو دينا منقولاً أو لا، و لا بين كونه مساوياً لفاضل دية المسلم أو زائداً عليه أو مساوياً للدية أو زائداً عليها.

أولاد الذمی القاتل أحرار

- مسألة ۵ أولاد الذمی القاتل أحرار لا یسرق واحد منهم لقتل والدهم،
- و لو أسلم الذمی القاتل قبل استرقاقه لم یکن لأولیاء المقتول غیر قتله.

لو قتل الكافر كافرا و أسلم

- مسألة ٦ لو قتل الكافر كافرا و أسلم لم يقتل به، بل عليه الدية إن كان المقتول ذا دية.

يقتل ولد الرشدة بولد الزنية

- . مسألة ٧ يقتل ولد الرشدة بولد الزنية بعد وصفه الإسلام حين تميزه و لو لم يبلغ،
- و أما في حال صغره قبل التميز أو بعده و قبل إسلامه ففي قتله به و عدمه تأمل و إشكال *.
- * بل لا إشكال في قتله به لأن ولد المسلم مسلم و إن كان من الزنا.

لو قطع مسلم يد ذمي عمدا فأسلم

- و من لواحق هذا الباب فروع:
- منها- لو قطع مسلم يد ذمي عمدا فأسلم و سرت إلى نفسه فلا قصاص في الطرف و لا قود في النفس، و عليه دية النفس كاملة،
- و كذا لو قطع صبي يد بالغ فبلغ ثم سرت جنايته لا قصاص في الطرف و لا قود في النفس و على عاقلته دية النفس.

لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم

- و منها- لو قطع يد حربي أو مرتد فأسلم ثم سرت فلا قود، و لا دية * على الأقوى، و قيل بالدية اعتبارا بحال الاستقرار، و الأول أقوى،
- و لو رماه فأصابه بعد إسلامه فلا قود و لكن عليه الدية، و ربما يحتمل عدم اعتبارا بحال الرمي، و هو ضعيف،
- و كذا الحال لو رمى ذميا فأسلم ثم أصابه فلا قود، و عليه الدية.
- * لا دية على الجاني و إن كانت ديته على بيت المال.

لو قتل مرتد ذميا

- و منها- لو قتل مرتدا ذميا يقتل به، و إن قتله و رجع إلى الإسلام فلا قود و عليه دية الذمی،
- و لو قتل ذمی مرتدا و لو عن فطرة قتل به، و لو قتله مسلم فلا قود، و الظاهر عدم الدية عليه و للإمام عليه السلام تعزيره.

قتل من وجب قتله

- و منها- لو وجب على مسلم قصاص فقتله غير الولي كان عليه القود
و لو وجب قتله بالزنا أو اللواط فقتله غير الامام عليه السلام قيل لا
قود عليه و لا دية*، و فيه تردد.

- *هذا هو الأقوى.

أن يكون المقتول محقون الدم

- الشرط السادس - أن يكون المقتول محقون الدم، فلو قتل من كان مهدور الدم كالسب للنبي صلى الله عليه وآله فليس عليه القود، و كذا لا قود على من قتله بحق كالقصاص و القتل دفاعاً، و فى القود على قتل من وجب قتله حداً كاللائط و الزانى و المرتد فطرة بعد التوبة تأمل و إشكال، و لا قود على من هلك بسراية القصاص أو الحد

الشرط الثالث - انتفاء الأبوة

- الشرط الثالث - انتفاء الأبوة،
- فلا يقتل أب بقتل ابنه، و الظاهر أن لا يقتل أب الأب و هكذا.

لا تسقط الكفارة عن الأب بقتل ابنه ولا الدية

- مسألة ١ لا تسقط الكفارة عن الأب بقتل ابنه و لا الدية،
- فيؤدي الدية إلى غيره من الوارث، و لا يرث هو منها.

لا يقتل الأب بقتل ابنه و لو لم يكن مكافئاً له

- مسألة ٢ لا يقتل الأب بقتل ابنه و لو لم يكن مكافئاً له،
- فلا يقتل الأب الكافر بقتل ابنه المسلم.

يقتل الولد بقتل أبيه

- مسألة ٣ يقتل الولد بقتل أبيه، و كذا الأم و إن علت بقتل ولدها*،
- و الولد بقتل أمه، و كذا الأقارب كالأجداد و الجدات من قبل الأم**، و الأخوة من الطرفين، و الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات.

• * الأحوط عدم قصاص الأم و إن علت بقتل ولدها.

• ** الأحوط عدم قصاص الجدات مطلقا و لا الأجداد من قبل الأم.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- مسألة ٤ لو ادعى اثنان ولدا مجهولا فان قتله أحدهما قبل القرعة فلا قود،
- و لو قتلاه معا فهل هو كذلك لبقاء الاحتمال بالنسبة إلى كل منهما أو يرجع إلى القرعة؟ الأقوى هو الثانى،
- و لو ادعياه ثم رجع أحدهما و قتلاه توجه القصاص على الراجع بعد رد ما يفضل عن جنايته، و على الآخر نصف الدية بعد انتفاء القصاص عنه، و لو قتله الراجع خاصة اختص بالقصاص، و لو قتله الآخر لا يقتص منه، و لو رجعا معا فللوارث أن يقتص منهما بعد رد دية نفس عليهما، و كذا الحال لو رجعا أو رجع أحدهما بعد القتل، بل الظاهر أنه لو رجع من أخرجته القرعة كان الأمر كذلك بقى الآخر على الدعوى أم لا.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- فروع
- الأول لو ادعى اثنان ولدا مجهولا فإن قتله أحدهما قبل القرعة فلا قود لتحقق الاحتمال في طرف القاتل و لو قتلاه فالاحتمال بالنسبة إلى كل واحد منهما باق و ربما حضر الاستناد إلى القرعة و هو تهجم على الدم فالأقرب الأول
- و لو ادعياه ثم رجع أحدهما و قتلاه توجه القصاص على الراجع بعد رد ما يفضل عن جنايته و كان على الأب نصف الدية و على كل واحد كفارة القتل بانفراده

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لو ولد مولود على فراش مدعين له كالأمة أو الموطوءة بالشبهة في الظهر الواحد فقتلاه قبل القرعة لم يقتلا به ل تحقق الاحتمال بالنسبة إلى كل واحد منهما و لو رجع أحدهما ثم قتلاه لم يقتل الراجع و الفرق أن البنوة هنا تثبت بالفراش لا بمجرد الدعوى و في الفرق تردد

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- أقول: فرق الأصحاب بين رجوع أحد المدعين للولد المجهول، و هو الذى لم يعلم ولادته على فراش معلوم، و بين رجوع أحد المدعين للولد المولود على فراشها كما فرضه المصنف، ثمَّ حكموا بقتل الراجع فى الصورة (الأولى إذا قتل الولد، و بعدم قتل الراجع فى الصورة) «٥٥» الثانية؛ لأنَّ البتة إذا ثبتت بالفراش لم تنتف الا باللعان، و إذا ثبتت بمجرد الدعوى انتفت بالرجوع عنها مع وجود مدع غير الراجع، هذا هو المشهور بين الأصحاب،

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و تردد المصنف في الفرق؛ لأن المانع من القصاص هنا انما هو احتمال البنوة و هذا المعنى مشترك بين الصورتين لان النسب يثبت بالفراش المنفرد و الدعوى المنفردة و كما ساوت الدعوى المنفردة الفراش المنفرد في ثبوت النسب و جب ان يتساوى الدعوى المشتركة و الفراش المشترك في احتمال النسب فالفرق بينهما في صورة الاشتراك مع عدمه في صورة الاتحاد لا وجه له و عدم الفرق قوى غير ان عمل أكثر الأصحاب على الفرق من غير تردد.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- قوله: «لو ادعى اثنان ولدا مجهولا. إلخ».
- (١) إذا تداعى اثنان مولودا مجهولا ثم قتلاه أو أحدهما فلا قصاص في الحال، لأن أحدهما أبوه، و الاحتمال قائم في كل منهما، و ذلك شبهة مانعة من التهجم على الدم. و لا يقدح في ذلك توقف الحكم به لأحدهما بخصوصه على القرعة، لأنها لم تقع بعد، فالاحتمال قائم.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و يحتمل القرعة بعد القتل، فإن ظهرت لمن قتله فلا قصاص، وإن ظهرت للآخر اقتص من القاتل، لظهور انتفائه عنه شرعا.
- و الأصح الأول، للشبهة الدارئة للقتل حالته، و **فوات محل القرعة** بالنظر إلى مثل ذلك و إن بقيت في غيره.
- و لو كان قتله بعد القرعة و لحوقه بأحدهما قتل به الخارج عنه، و ردّ عليه مع الاشتراك نصف الدية، و على الأب الدية أو نصفها.
- و لو رجع أحدهما و أصرّ الآخر على الدعوى فهو ولده، فيقتص من الراجع إن كان هو القاتل أو اشتركا في قتله، بعد ردّ ما يفضل من ديته عن جنايته. و على كلّ منهما كفارة الجمع، لثبوتها في قتل الولد كغيره.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- فروع:
- [الأول إذا ادعى اثنان ولدا مجهولا فان قتله أحدهما قبل القرعة فلا قود]
- الأول: إذا ادعى اثنان ولدا مجهولا كاللقيط فان قتله أحدهما قبل القرعة فلا قود، لتحقق الاحتمال في طرف القاتل فلم يثبت شرط القصاص الذي هو انتفاء الأبوة في الواقع، مضافا إلى إشكال التهجم على الدماء مع الشبهة. وكذا لو قتلاه معا بلا خلاف أجده بين من تعرض له هنا فيهما معا فان الاحتمال بالنسبة إلى كل واحد منهما باق.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لكن ربما خطر في البال الاستناد إلى القرعة بل في كشف اللثام و غيره احتمالاه قويا، لإطلاق النص «٢» و الفتوى بالإلحاق بالقرعة التي هي لكل أمر مشكل، و عدم ظل دم امرء مسلم، و عموم أدلة القصاص، و منع كون انتفاء الأبوة شرطا، بل أقصى الأدلة كون الأبوة كالمانع، فلا يتحقق مع الجهل بها، مضافا إلى معلومية تعلق القصاص بأحدهما في صورة قتلها معا، كمنع انتفاء محل القرعة بالنسبة إلى ذلك خاصة دون ميراثه و غيره.
- (٢) الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب نكاح العبيد و الإماماء من كتاب النكاح.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لكن فى المتن و غيره هو تهجم على الدم فالأقرب الأول و فيه أن الأقرب بقاء حكم القرعة إن لم يكن إجماعا كما لو تقدمت القتل، فإنه لا إشكال و لا خلاف فى القصاص بها على من لم تخرجه القرعة مع رد نصف الدية فى صورة الاشتراك و بدونه فى صورة الانفراد، و دعوى الفرق بين ما قبل القتل و بعده بأن القصاص فى الأول تابع دون الثانى لا حاصل لها، كما هو واضح.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لو ادعياه ثم رجع أحدهما و قتلاه توجه القصاص على الراجع بناء على انتفاء عنه بالرجوع و لو فى حقه الذى منه القصاص إذا كان مستند اللقوق الدعوى، فيقتص منه حينئذ لكن بعد رد ما يفضل عن جنايته، و كان على الأب نصف الدية بعد انتفاء القصاص عنه و على كل واحد كفارة القتل بانفراده لا كفارة واحدة بينهما، لصدق القتل على كل منهما. و لو قتله الراجع خاصة اختص بالقصاص.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لو رجعا معا اقتص منهما الوارث بعد رد دية نفس عليهما، بل الظاهر كون الحكم كذلك مع الرجوع بعد القتل، بل لو رجع من أخرجته القرعة كان أيضا كذلك بقى الآخر على الدعوى أو رجع، و إن حكى عن المبسوط اشتراط صحة رجوع من أخرجته القرعة ببقاء الآخر على الدعوى و إلا لم يصح. هذا كله في ولد التداعى من دون شيء آخر.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- فروع الفرع الأول: لو ادعى اثنان ولدا مجهولا فإن قتله أحدهما قبل القرعة (١) فلا قود لتحقق الاحتمال في طرف القاتل، و لو قتلاه فلاحتمال بالنسبة إلى كل واحد منهما باق و ربما خطر الاستناد إلى القرعة و هو تهجم على الدم فالأقرب الأول.
- (١) ظاهر كلامه (قدس سره) أنه إذا ادعى شخص أنه أب لولد مجهول أبوه يقبل قوله و يلحق به مع احتمال الصدق، و أمّا إذا ادعى كل من الاثنتين الابوة له يقرع بينهما فأى منهما أخرجته القرعة يلحق الولد به، و على ذلك فإن قتله الشخص المدعى الابوة له في الفرض الأول ينتفى عنه القود كما هو مقتضى لحوق الولد به.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و أمّا إذا قتله أحد المدّعين، فإن كان قتله قبل الاقراع بين المدّعين لا يقتل القاتل؛ لاحتمال كونه أب المقتول فينتقل الأمر إلى أخذ الدية منه، و لو اشتركا في قتله قبل الاقراع فكذلك ينتفى القصاص عن كل منهما لاحتمال الابوة بالإضافة إلى خصوص كل منهما فيشتركان في أخذ الدية منهما.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لكن ذكر (قدس سره) ربما يحتمل الاقراع بعد القتل، فإن أخرج القرعة الأب فإن كان هو القاتل لا يقتص منه و إن كان غيره فيقتص منه سواء استقل أحدهما في قتله أو اشتركا فيه، غاية الأمر في فرض الاشتراك يؤخذ ممن حكم بابوته نصف الدية و يعطى لمن يقتص منه نظير ما وقع القتل بعد إخراج الأب بالقرعة، و الماتن (قدس سره) و إن دفع هذا الاحتمال بأنه تهجم على الدماء و ان الأقرب سقوط القصاص عن القاتل في صورة وقوعه عن أحدهما و عنهما في صورة اشتراكهما في القتل إلا أنه قد يختار الرجوع إلى القرعة أخذا بما دل على أنها لكل أمر مشكل و عدم طل دم امرئ مسلم و لأن الابوة مانعة عن القصاص فلا يعتنى باحتمال المانع مع إحراز المقتضى و ليس انتفاء الابوة شرطا في القصاص لئلا يحرز المقتضى مع احتمال الابوة.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- أقول: لو بنى على سماع دعوى شخص أن فلانا ولده من غير إحراز وطئه أمّه فلا دليل على السماع مع معارضة دعواه بدعوى غيره ليحكم عند المعارضة بالاقراع كما يظهر الوجه من ملاحظة ما ورد في الحمل.
- و عليه، فلا مورد للاقراع ليقال بالفرق بين القتل قبل الاقراع أو بعده، بل لو قتله أحد المدعين يقتص منه

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لو اشترك المدعيان في قتله يقتصّ منهما؛ لأنّ عموم ما دلّ على أنّ النّفْسَ بالنّفْسِ يقتضى القصاص من القاتل عمدا و الخارج عن ذلك ما إذا كان القاتل أب المقتول، و مقتضى الاستصحاب في ناحية عدم الابوة جارية بالإضافة إلى كلّ من المدعين فيتمّ الموضوع للقصاص من غير فرق بين كون الابوة مانعة عن القصاص أو كون عدمها شرطا. مع أنّ الفرق بين كون الابوة مانعة أو عدمها شرطها لا يرجع إلى محصل في الاحكام بالإضافة إلى موضوعاتها.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و مما ذكرنا يظهر أنه إذا لم يثبت سماع مجرد دعوى الابوة و لو مع عدم المعارضة ثبت على المدعى القاتل القصاص أخذا بالعموم المزبور بضم الاستصحاب في ناحية عدم الابوة.
- و دعوى أن الاعتماد على أن الاستصحاب من إراقة الدم بالشبهة كما ترى، فإن مع إحراز الموضوع و لو بالأصل لا مورد للشبهة، حتى بناء على درء الحدود في مثل ذلك فإن القصاص غير الحد.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

• و لو ادّعياه ثم رجع أحدهما و قتلاه توجه القصاص على الراجع (١) بعد ردّ ما يفضل عن جنايته و كان على الأب نصف الدية و على كلّ منهما كفارة القتل بانفراده.

• (١) ما ذكره (قدس سره) مبني على نفوذ رجوعه و أن نفوذه ليس من جهة نفوذ الاقرار على النفس و إلا فلا يسمع الرجوع بالإضافة إلى انتفاء القصاص؛ لأنّه من قبيل الاقرار للنفس، بل من جهة انّ الدعوى بالابوة غير مسموعة إذا تعقبها الانكار، و عليه فيثبت القصاص على الراجع و يكون على الآخر المشترك في قتله نصف الدية؛ لانتفاء القصاص عنه، و يجب على كلّ واحد من الراجع و غيره كفارة القتل لانفراده، كما هو الحال في ساير موارد القتل عمدا بالاشتراك لصدق القتل على فعل كلّ منهما.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- هذا كلاً في ولد التداعى عند الماتن و غيره بأن لا يكون مثبت للابوة و الولدية غير الدعوى من شخصين، و بناء على ما ذكرنا يقتصّ من كلّ من المدعى و الراجع عن دعواه، أمّا من المدعى فلما تقدّم، و أمّا من الراجع لنفوذ إقراره عليه و كون رجوعه إقراراً على نفسه بتعلّق القصاص به، فلا حاجة في القصاص عنه إلى ضمّ الاستصحاب في عدم كونه أباً للمقتول.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و مما ذكرنا يظهر ثبوت الكفارة - يعنى كفارة قتل العمد - على كلٍّ منهما؛ لصدق أنه قتل عمداً، و كذا بناء على ما ذكره من نفي القصاص للشبهة، فإن المنتفى بالشبهة القصاص لا الكفارة.
- و على الجملة فإن أراد وارث المقتول قتل كلٍّ من المدعين قصاصاً فعليه ردّ نصف الدية على كلٍّ منهما على ما تقدّم من القصاص من المشتركين فى القتل.
- نعم إذا علم بأنّ الولد لأحدهما فيجرى عليه ما يأتى فى المتولد على فراش مدعين له.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- قوله: «و لو قتل المجهول إلخ».
- إذا ادّعى شخص ولدية مجهول النسب مثل اللقيط، و يمكن ان يكون والدا له يلحق به، فلو قتله يقتل به، و لو قتله الأب لم يقتل به.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و إذا ادّعى (ادعاه - خ) اثنان ذلك يلحق بمن يخرجهُ القرعة، فإذا قتله صاحب القرعة لا يقتل و إذا قتله الآخر يقتل به، و إذا قتله أحدهما قبل القرعة لا قصاص على أحدهما، لاحتمال كل واحد منهما الأبوة المانعة منه، ففيها شبهة دائرة للحدّ.
- و كذا لا يقتصّ له لو قتلاه (معا - خ) لذلك.
- هذا إذا لم يرجع أحدهما عن الإقرار بأبوته، أمّا لو رجع أحدهما فإن كان هو القاتل يقتصّ منه.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و كذا لو كان شريكا فيه، و لكن يدفع إليه نصف ديته، و على الآخر الذى حكم بأنه أب بإقراره، نصف الدية و منه علم حكم رجوعهما.
- و الظاهر أنه حين الاشتراك لو كان له وارث يرث الدم غير الأب، هو يباشر القصاص و دفع النصف، و إلّا الامام [١]، و مع الغيبة يمكن ان يسقط، أو يبطل، أو يفعله الحاكم، الله يعلم.

[١] فى بعض النسخ المخطوطة و دفع النصف الى الامام و مع الغيبة إلخ.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لا يخفى أنّ في الصورة التي يحكم فيها بالقرعة لتعيين الأبوة ينبغي أن لا يحكم بعدم القتل، بل يوقف (توقف - خ) على القرعة، فإذا حكم بالقرعة بالأبوة تبعه الحكم بالقصاص و عدمه.
- و مجرد الاحتمال و الشبهة بالفعل مع حكم الشارع برفعه لا يحسن إبطال الحكم الشرعي عملا بأدلة القصاص.
- و لأنّ الذي ثبت عدم القصاص، الأب الذي يحكم الشرع بأنه أب لا المحتمل خصوصا مع حكم الشارع برفعه و تعيين المقصود.
- فإن لم يكن هذه الصورة مجمعا عليها لأمكن القول بقصاص من حكم بأنه ليس بأب بعد القرعة، بل قبل القرعة أيضا، فكيف إيقاف الحكم و الحكم بالقرعة، فتأمل.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- هذا إذا لم يكن الولد حاصلًا في الفراش أي لا يحكم بأنه ولد إلهًا بالإقرار، ولا يكون هناك فراش.
- وأمّا إذا ولد في فراش المدعين، كما إذا كان من أمة موطوءة لهما في طهر واحد أو حرة موطوءة بالشبهة كذلك، وادّعى كل واحد أنه له فالحكم أيضا للقرعة، فلو قتله أحدهما أو هما بعد القرعة فصاحب القرعة أب، والآخر أجنبي فحكمه ظاهر كما في سائر الآباء والأجانب.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و اما قبل القرعة فالحكم مثل ما سبق في المجهول إذا لم يرجع أحدهما، و إذا رجع أحدهما فالحكم بخلاف ذلك، فإن الرجوع هنا غير مسموع فحكمه حكم عدم الرجوع، لأن الأبوة هنا ثابتة بالفراش لا بالإقرار و الدعوى، فلا أثر للرجوع، فإن مثل هذا الولد لا ينفي عن صاحب الفراش، فبين المسألتين فرق.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- إذا تداعا رجلان لقيطا لم نلحقه بهما معا
- خلافا لمن ألحقه بهما، و بالمرأتين فإذا لم نلحقه بهما أقرعنا بينهما، فمن خرج اسمه ألحقناه به،
- و عندهم بالقافة أو يترك حتى يبلغ فينتسب إلى من شاء منهما.
-

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- فان بادرا فقتلاه قبل أن يلحق بواحد منهما، فلا قود على واحد منهما لأن كل واحد منهما يجوز أن يكون هو الأب، فإن رجعا عن الاعتراف به معا لم يقبل رجوعهما لأنه قد حكم بأن أحدهما أبوه فلا يقبل رجوعه عنه، كرجل ادعى لقيطا ثم قال ليس مني لم يقبل منه، فإذا لم تقبل رجوعهما معا لم يقتل واحد منهما، فان رجع أحدهما و أقام الآخر على اعترافه، ثبت نسبه من المعترف، و انتفى عن المنكر،

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- لأنهما قد اتفقا على أن هذا أبوه، فحكمتنا بقولهما أن أحدهما أبوه باعترافهما وإقرارهما و سقط الآخر.
- فإما أبوه فلا قود عليه و عليه نصف الدية لو ارتث الولد، و أما الآخر فهو أجنبي شارك الأب في قتل ولده فعليه القود، و عندنا يجب أن يرد على ورثته نصف الدية، فإن عفا عنه سقط عنه القود و يجب عليه نصف الدية، و على كل واحد منهما الكفارة لأنهما اشتركا في دمه.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- فأما إن أتت امرأة بولد على فراشى رجلين مثل أن طلقها ثلاثا فنكحت في عدتها ثم أتت بولد لتمام أكثر مدة الحمل من طلاق الأول و لسته أشهر من وطى الثانى، فإننا نقرع بينهما، فمن خرجت القرعة عليه ألحقناه به، و انتفى عن الآخر، فان بادرا فقتلاه قبل ثبوت نسبه منهما فلا قود على واحد منهما، لجواز أن يكون هو الأب فإن جحداه لم يقبل منهما و لم يقتل واحد منهما أيضا.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و إن جحد أحدهما و لم يجحده الآخر، لم ينتف عن الجاحد أيضا و لم نقتل واحدا منهما، و يفارق إذا اعترفا به ثم اتفقا على أنه لأحدهما لأن الثبوت كان بالاعتراف فسقط بالاعتراف أنه لأحدهما، و ههنا ثبوته بالفراش، فإذا جحد أحدهما أنه أبوه لم يزل الفراش بجحوده، فلهذا لم يقبل منه فلا يقتل واحد منهما به أيضا.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- مسألة ٤ لو ادعى اثنان ولدا مجهولا فان قتله أحدهما قبل القرعة فلا قود*،
- و لو قتلاه معا فهل هو كذلك لبقاء الاحتمال بالنسبة إلى كل منهما أو يرجع إلى القرعة؟ الأقوى هو الثاني،
- * بل يرجع إلى القرعة.

لو ادعى اثنان ولدا مجهولا

- و لو ادعياه ثم رجع أحدهما و قتلاه توجه القصاص على الراجع بعد رد ما يفضل عن جنايته، و على الآخر نصف الدية بعد انتفاء القصاص عنه،
- و لو قتله الراجع خاصة اختص بالقصاص،
- و لو قتله الآخر لا يقتص منه،
- و لو رجعا معا فلولوارث أن يقتص منهما بعد رد دية نفس عليهما،
- و كذا الحال لو رجعا أو رجع أحدهما بعد القتل،
- بل الظاهر أنه لو رجع من أخرجته القرعة كان الأمر كذلك بقى الآخر على الدعوى أم لا.